رؤية وظيفية في المقولتين الاسمية والفعلية

د. دليلة مزوز
أستاذة محاضرة "أ"
جامعة محمد خيضر – بسكرة .

الملخص :

يهدف المقال إلى البحث في أصول النظرية النحوية العربية التي تقوم على أساسين تركيبيين هما: المقولة الاسمية و المقولة الفعلية اللتان تؤسسان لفن القول، إذ تدور المعاني كلها بين الاسم والفعل يربط بينهما الحرف ،و يبحث في فروع التركيب الاسمي والتركيب الفعلي و ما يتعلق بهما من أقسام الكلام و الإسناد و الإعراب والعمل والرتبة والمحال والقصد . وكذا رُتَبُ المفعولات وأدوارها في الكلام.

ولعل الشيء المميز للمقال هو فكرة التام والنقصان في الاسم والفعل، وكذا التناسب بين الجملتين الاسمية والفعلية حيث تبرز الأصول المبدئية وتظهر وظيفتها في صورة صيغ اشتقاقية وسمات موضعية ، وسمات سياقية مؤشرها المحل الإعرابية.

فالإسناد ثنائية تقوم عليها عملية التخاطب وتعكس بقوة درجة الخطاب وأهدافه وأطرافه وأحداثه.

و لعل الإشكال المطروح هنا هو عمل الاسم والفعل وتشكيل المقولة الاسمية والفعلية، وبيان العلاقات التي تؤسسها هذه المقولات

إن قضية الفعلية والاسمية من أكثر القضايا طرحا في النحو العربي، إذ تتأسس بدءا من أقسام الكلام وتمضي في تأليفاتها المختلفة حتى تصل إلى تحقيق النص المنسجم والمتسق.

ولعل الإشكال المطروح هنا هو: مقولة الاسم والفعل في أصول النظرية النحوية، ثم مقولة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وتشكلها، ونوع العلاقات التي تبنى عليها هذه المقولات.

1 – الاسمية موضع إعرابي:

تعد الاسمية ركنا أساسيا في تأسيس الكلام، وبعدا من أبعاده، إذ تؤدي أدوارا وظيفية دلالية. حيث تلتقي مقولة الاسم بجملة من المقولات أهمها: مقولة أقسام الكلام، ومقولة الإعراب والعمل، ومقولة الإسناد وهذه المقولات أصول مبدئية وظيفتها التفسير والتجريد والاختزال هي أيضا سمات موضعية متواصلة قابلة للوصل والقطع والتفكيك والتصنيف والتأويل"[1].

فالسمات الموضعية تتراوح بين التجريد والتشكل،و تظهر في صورة صيغ اشتقاقية، وسمات معجمية، وسمات سياقية مؤشرها المحال الإعرابية.

فالعمل والإعراب مقولة التف حولها الاسم فتشكل نواة الإسناد؛ وكلها تعكس منهجا تفسيريا يقف وراءه المتكلم الذي يشرف بدوره على توجيه الإعراب، وضبط مواضع الاسم الإعرابية.وينتظم التركيب بالترتيب والتأليف بين العناصر الوظيفية التي تتضافر لتشكل شبكة من العلاقات المعنوية.

فالرفع والنصب والجر معان نحوية مختلفة مقصودة يحملها المتكلم رسالة إلى مخاطبه. وقد أشار سيبويه إلى مثل هذه الاختيارات في كلام المتكلم من خلال عرضه للاستعمالات اللغوية التي تنتج احتمالات تعدد المعنى من نحو:

خير مَقدم، وخيرٌ لنا وشرٌ لعدونا.[2]

فإذا اختار المتكلم الرفع، فإن المخفي في خطابه مضمر في نفسه، ويظهر ذلك في اللفظ الظاهر. فالقصد هنا يفسره الرفع في المبتدأ والخبر اللذين تحكمهما علاقة واحدة وهي الرفع بعامل الابتداء. وتوصف هذه العملية في النظرية النحوية بالإظهار.

أما العملية الثانية المسموح بها في الكلام هي الإضمار؛ إذ لا توجد علاقة تحكم بين المنجز من الكلام، وهو النصب، وبين ما هو مخفي وهو الفعل المحذوف مع فاعله.
والفارق بين طرفي الثنائية/ الإظهار والإضمار أن الجزئية الأولى تمت فيها عملية القصد داخل ركن الفضلة/ المنصوب ولعل الشيء الذي نستخلصه من كلام سيبويه حين شرحه للاستعمالين[3] مايلي:

1. إن مجال الرفع أوسع المجالات وأكثرها تفسيرا لقصد المتكلم.
2. أما مجال النصب على الرغم من استرساله وتوسعه – فهو أشد اختزالا، ولا يعكس بدقة قصد المتكلم.
3. وإذا شئنا أن نفسر أكثر فإن المجال الأول يتحكم في المجال الثاني ويفسره ويهيئه.

فالرفع والنصب صادران عن المتكلم الذي ضمنهما مقاصده وعبر عنها بقواعد تركيبية مقصودة.

2 – حركة موضع الفاعل ونائب الفاعل:

يأتي الفاعل ونائبه في الرتبة الثانية بعد الفعل، وهما يقعان داخل إطار العمدة، أو الجملة النواة، أو علاقة الإسناد. فالفعل وفاعله في النظرية النحوية يأتيان في قمة العمل.
ويمثلان العامل وعامله، وهما بمثابة الجزء الواحد؛ إذ لا فعل دون فاعله، إذ تحكمها علاقة الوجوب، فالحدث لابد له من محدث يوقعه، وإذا غاب هذا المحدث ناب عنه موضع منصوب من الأسماء المنصوبة، فتشغل محل الرفع لتتصف بسماته الوظيفية.
ولأن حركة المواضع في الفاعل ونائب الفاعل هي هندسة إعرابية تحكم الكلم وتفسر وظيفته داخل التركيب الفعلي، فهي أحكام نحوية تصف المنجز والملكة، أو بعبارة أخرى تجمع بين أساسين أولهما عقلي، والثاني تمثيلي يشرح آليات البنية الإعرابية في إنتاج المعنى.

3 – حركة موضع المفعول أو المفعولية:

آثر النحاة استخدام مصطلح المفعولية ليدل على أكثر الأسماء تداولا للوظيفة المكملة لركن العمدة، واتصفت بموضع النصب، وهي حركة مغايرة للرفع في مواضع كثيرة منها:

1. إنها تدل على رتبة هذه الأسماء ووظيفتها.

2. إنها تدل على جزء آخر منضم إلى الجملة بحكم التوسع.
3. توحي بأشياء مضمرة في النفس مثلما بيّن سيبويه .

إن ما يمكن طرحه هنا هو بيان حركة مواضع المفعولية وترتيبها وتحديد الأسس التي تتحكم فيها.

لا شك أن هذه المفعولات هي من متعلقات الفعل، ولذا فهو يتحكم في توزيعها، ويحدد سماتها وقوتها ونوعها أيضا.

وانطلاقا من آراء النحاة العرب فإننا نحدد الترتيب وفق ما يلي:

فعل + فاعل+ مفعول مطلق، مفعول فيه، مفعول له، مفعول به، مفعول معه، تمييز، حال، مستثنى.

فالمفعول المطلق يبدو في موضع أنه أكثر المفعولات تحررا[4]، إذ يدل على حيز ودلالة مفتوحين وعلى زمان ومكان مطلقين أيضا.

والظاهرأنه عنصر تركيبي يرتبط بالفعل والاسم ، وهو في كل ارتباطاته ينشئ معنى جديدا فتنفتح الجملة الاسمية على الجملة الفعلية من طريق المشتقات التي تعمل عمل فعلها نحو : اسم الفاعل ،واسم المفعول ، واسمي الزمان والمكان.

ويقودنا هذا التحليل إلى بيان الصيغ الموازية للمقولة الفعلية في المقولة الاسمية.

فالمفعولات في المقولة الفعلية صيغ مختزلة تمثل بالإضافة إلى الاسمية الزمان أو المكان أو السبب، أو الإفادة، أو الآلية، أو الكمية أو الصفة.

فهي تعمل على ضبط ووصف كل ما يحيط بالجملة الفعلية من حدث، ومقال، ومقام، وظروف...

وإذا شئنا التمثيل لهاتين المقولتين فإننا نبين ذلك بالمخطط الآتي

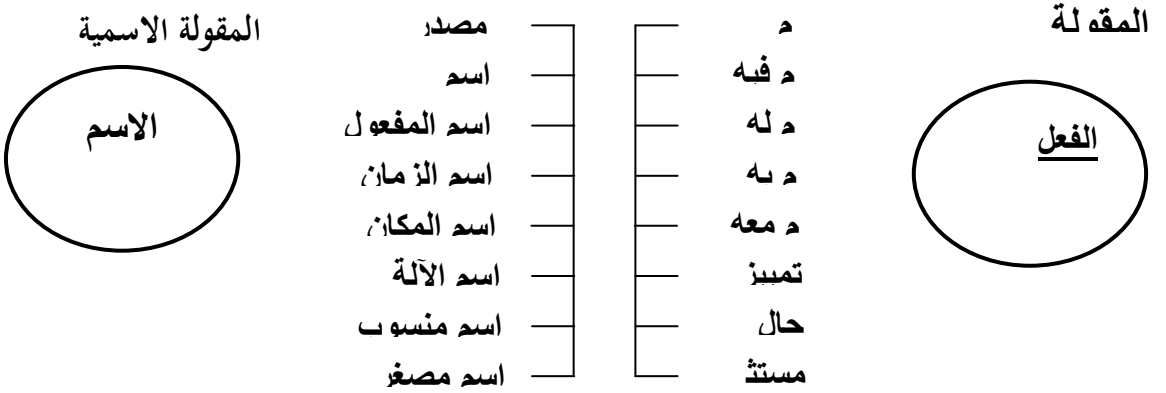

4 – حركة المبتدأ والخبر في بعدها العام شبيهة بحركة الفعل وفاعله:

لا يبدو الأمر غريبا، إذا تحددت منطلقات الشبه، فالمعادلة في بعدها الشكلي تبدو واحدة، مع اختلاف العوامل؛ فالعامل في المبتدأ والخبر معنوي، أما العامل في الفعل والفاعل لفظي. ويمكن تحديد علاقة المشابهة بينهما فيما يلي:

1. الخبر لا يستغني عن المبتدأ، مثلما الفعل لا يستغني عن الفاعل.
2. لا يتقدم الخبر المشتق نحو اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما على المبتدأ، كما لا يتقدم الفاعل على الفعل.

و هذا الاتجاه الذي ذهبنا إليه نستند إلى كثير من آراء النحاة واللسانيين فهذا ابن يعيش يقول:" إن هذه الأخبار بمعنى الفعل"[5].وقريبا منه نجد أندري مارتنيه **(André Martinet)** يرى أن الأفعال مونيمات خاصة وضعت للوظيفة الإخبارية[6].

فالحدان هنا انطلقا من الوظيفة التي يقوم بها كل من الفعل والخبر.

وهذه مرحلة أخرى/ أو خاصة تمثل نقطة تلاقي الأسماء البحتة بالأفعال وتأثرها بقوة الفعل وعمله، وهي في الوقت نفسه تمثل تركيبا اسميا يكون فيه المسند مبتدأ والمسند إليه خبرا. أو لنقل عنها إنها نقطة تحول الخبر من الاسمية إلى الفعلية ليكون جملة.

5 – المعادلة في المقولة الاسمية والفعلية:

وأقوى ما يتحقق التعادل في الجملتين المعطوفتين، وهذا راجع إلى طبيعة العطف الوظيفية التي تقتضي التناسب والتشاكل في الحكم الإعرابي. يقول ابن يعيش:" والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها..."[7]

والأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى في العمل نحو قولنا: قام زيد، وفرح بكر، وزيد منطلق، وعمرو ذاهب.

ومن أنواع العطف التي ذكرها النحاة واشترطوا فيها التناسب والمعادلة بين جملتين معطوفتين؛ ما ذكره ابن هشام من ذلك قوله:" وتقدير الاسمية في(**أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون**)[8]أرجح منه في (**أبشر يهدوننا**)[9] لمعادلتها الاسمية وهي" أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله:

.....فـ قلت: أهي سرت أم عادني حلم

أكثر رجحانا من تقديرها في: أبشر يهدوننا" لمعادلتها الفعلية"[10].

وقد تعمق الجرجاني في بحث التناسب بين الجملتين المعطوفتين والمعول عليه في تفسيره هو العامل والخصائص المعنوية لحرف العطف حيث عمد إلى التأويل للوقوف على وجوه الإشراك بين الجملتين المعطوفتين إحداهما على الأخرى بالواو فـ" الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك: إنا وإن كنا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو قاعد. فإنا لا نرى هاهنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنا لا نقول: زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"[11].

فهذا النص يتضمن مفاهيم أساسية هي:

بسبب، متناظرين، متشاركين، مناسبة، وقد أرجع الجرجاني سر العلاقة المعنوية في الجملتين المعطوفتين إلى نفس السامع؛ فالروابط الشكلية غائبة ومنعدمة وحلت محلها روابط

معنوية ركز عليها وجعلها مرتكزة في نفس السامع؛ " فإذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني".

فاستحضار الحديث عما يجول في نفس السامع يبعث فينا تصورا لما جرى في نفس المتكلم، وهما مجالان متقابلان يفسران العالم الخارجي الذي نقل ببنية تركيبية دقيقة سمحت بإنجازها آليات اللغة.

6 – مقولة الاسم بين التمام والنقصان:

تتأرجح الأسماء في العربية بين التمام والنقصان، فما كان ناقصا منها يكون مبهما، مجهول الأصول الاشتقاقية وليس له وزن، وهو بذلك يعد تابعا غير مستقل في شكله ومعناه. ولاستكمال نقصه فهو يحتاج إلى ركن يرتبط به مثلما يحصل في كان وأخواتها، والأسماء الموصولة التي وصفها سيبويه بأنها تقوم على شدة الاحتياج إلى الصلة فتتعلق بها وتوضحها من ذلك من وما " إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرَد بهما خِلوَيْن شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى"[12]

لقد اعتمد سيبويه منهجا تفسيريا لكان وأخواتها؛حيث تحدث عنها في باب أسماه:" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[ينظر: الكتاب، سيبويه،ج1،ص45].

وقد جعل الاسم والخبر بمثابة الفاعل و المفعول ، وهو إذ عامل كان معاملة الأفعال المتعدية إلى واحد، غير أنها تزيد عليها بتخصيص الزمن الماضي.

إن كان من أفعال العبارة واللفظ، وليست أفعالا حقيقية، فهي تحمل دلالة زمنية على وجود الخبر ، فوظيفتها في التركيب" كان زيد قائما شبيهة بوظيفة الظرف في زيد قائم أمس.

فالاسم الناقص عند النحاة صنف من الأسماء المفرغة من المعنى، ولا يتضح معناه أو يتحقق إلا إذا اتصل بما يوضحه من عناصر تحمل على تقوية العلاقات التركيبية والدلالية.

فما ينقص الاسم الموصول تعوضه الصلة فيتكاملان، ويكونان تركيبا اسميا تاما.

فالنقصان تأوّله النحاة في الأسماء الموصولة وغيرها مما لا يستقل بنفسه نتيجة الإغراق في الإبهام ومشابهة الحروف:" فالاسم الموصول هو الناقص المتمكن بالإبهام وتضمين معنى

الحرف"[13].

فكثير من الأسماء لا يكتمل معناها ولا يتضح إلا باندماجها في التركيب، وكأنه يعوضها ما فقدته أثناء تفردها؛ إذ أن التركيب هنا استكمال لنقائص واستدراك لها. إنه غاية المتكلم القصوى في البحث عن المعنى وتشكله.

فقد تتبع النحاة الأسماء الناقصة وبينوها ولم يكادوا يختلفوا فيها، وحسب ما يتبين لنا فإن الوصف النحوي هنا كفيل بتتبع الوحدات الصغرى واسترسالها إلى أن تصل إلى التراكيب؛ فالحركات والحروف، والصيغ، والأسماء كلها تبحث عن الاستقلال بمعناها الذي لا يتحقق إلا ببلوغ درجة الإفادة.

فالعقد- كما وصفه النحاة[14] هو استقلال إسنادي لا يحتاج فيه الاسم إلى ما يتمه.

7 – مقولة الفعلية بين قوة العمل وضعفه:

الأفعال في العربية ذات قوة على التأثير في عناصر التركيب؛ فهي تعمل على توجيهها وبيان وظائفها، وينعكس هذا كله في البنية الإعرابية. والفعل عند النحاة أقوى العوامل لأنه يعقد ربطا قويا بين متعلقاته من الأسماء. ثم يعقبه الحرف فالاسم؛ والحروف نوعان: عوامل وهوامل، والأسماء لا تعمل وإنما تقبل العمل ويوجد صنف منها شبيه في العمل بالفعلية والحرفية فيتصف بصفاتها.

فالفعل يتحكم في هندسة التركيب، فيجعله عمدة وفضلة، ويحدد نوع الوظائف وعددها بحسب مقتضيات القول نحو الفاعل ونائبه والمفعولات الثمانية" فالوظيفة الفعلية مسؤولة عن هندسة إعرابية راقية تتجلى في معالجة النحاة للجملة بنوعيها الاسمية والفعلية"[15].

فقوة العمل تتحدد من خلال عدد العناصر الوظيفية التي يرتبط بها الفعل ، وهذا التوسع في فضاء الفضلات يحدد بشدة قوة الفعل وامتداد أثره واسترساله في وظائف متتالية ومكثفة يقوم بها الاسم على اختلاف مواضعه وأدواره" فالتداول على موضع الاسم يفضي بالمركبات االإسنادية التي رأسها فعل أو اسم إلى أن تتلازم مع مقولة الاسمية"[16].

فالفعل في بعده التركيبي يختزل الجملة، والجملة تقوم عليه، ويتواصل في بث حدثه في كل الأسماء ذات الوظيفة الفاعلية والمفعولية.

فهذه التشكلات المختلفة التي يحدثها الفعل تعد كيانا نحويا مجردا تعكس مقاصد المتكلم وفائدته.

8 - اتصال المقولة الاسمية بالمقولة الفعلية:

يتم الاتصال بين المقولتين الاسمية والفعلية عن طريق تداول العناصر الوظيفية واشتراكها في الاسم. وقد عرض سيبويه إلى جانب من جوانب اتصال الاسمية بالفعلية فعبر عنه بـ" باب ما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ما يعمل من المصادر ذلك العمل وما يجري من الصفات...مجراها... وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين... ولا الصفات... وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض"[17].

ووصف الوحدات الوظيفية التي تعمل عمل الفعل وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر والصفة واسم الفعل، مبينا الربط الوثيق بين الاسم والفعل وتجاذب الاسم نحو الفعل تجمعها قرابة الاشتقاق.

أما الزمخشري فقد أشار صراحة إلى مصطلح الأسماء المتصلة بالأفعال[18]، في حين أكدابن يعيش حقيقة اتصال الأسماء بالأفعال قائلا" اسم الفاعل فعل في صورة اسم"[19]

فهذا الحد يجعل المقولتين متناسبتين تناسبا عكسيا، فكلما ازدادت الخصائص الاسمية قلت الخصائص الفعلية، وبقدر ما تزداد الخصائص الفعلية تقل الخصائص الاسمية والواضح أن إطلاق مصطلح الأسماء المشتقة على اسم الفاعل واسم المفعول وغيره يدل على امتزاج صيغتها بشيء من خصائص الاسم والفعل على حد سواء.

الخاتمـــة:

لعل أهم ما نظفر به في المقولة الاسمية والفعلية أنها بنيات نحوية ودلالية تحققت فيها جميع الأحكام النحوية من نحو: الإعراب والعامل والإسناد و الرتبة والإضمار والإظهار اللذين ارتبطا بقصد المتكلم و نواياه؛ فالإعراب في أبعاده التركيبية يشرف على تنظيم ركني الإسناد واختيار العناصر التي ترتبط بهما

أما البحث في علاقة الفعل بالخبر فكان مستندا إلى آراء بعض النحاة واللسانيين الذين بينوا أنهما يحملان معلومة جديدة للمخاطب.

وتتبدى مسألة النقصان في الأسماء والأفعال؛فهي في الأسماء أوضح ما تكون في الأسماء الموصولة ونحوها التي تحتاج إلى صلة توضحها ، وهي في الأفعال نحو كان وأخواتها فهي أشبه ما تكون بالأفعال المتعدية إلى واحد مثلما أكد ذلك ابن يعيش في شرح المفصل.

القرآن الكريم برواية حفص، دار الخير للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

الهوامـش و المراجـع

1 - دروس في أصول النظرية النحوية العربية، المنصف عاشور، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص331.

2 - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988م، ج1، ص271.

3 - يقول سيبويه:" فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ماأظهرت ، وهو
الفعل ، والذي أظهرت الاسم" ج1، ص271.

4 - فالتحرر هنا مفاده التحرر من قيود الحرف"كالمفعول به وله وفيه ومعه" ينظر: همع الهوامع، السيوطي،تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت، دط،1975 م ج 3 ،ص94.

5 - شرح المفصل، ابن يعيش، حققه: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1422هـ - 2001م، ج1، ص228.

6 - Langue et fonction, André Martinet, gonthier,denoel ,paris,1970, p141

7 - شرح المفصل، ج5، ص5، 6.

8 - الواقعة/59.

9 - التغابن/6.

10 - مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، 2001، ج1، ص53.

11 - دلائل الإعجاز، عبد القاهرالجرجاني، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1420هـ - 1990م، ص175 – 176.

12 - الكتاب، ج2، ص106.

13 - الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1408هـ - 1988م، ج1، ص205.

14 - الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج2، ص274. يقول:"كل كلام

مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه

شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا".

15 - دروس في أصول النظرية النحوية العربية، المنصف عاشور، ص137.

16 - المرجع نفسه، ص142.

17 - الكتاب، ج1، ص33.

18 - المفصل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص218.

19 - شرح المفصل، ج3، ص143.